دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

(من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية)

د. زكريا يحيى لال(*)

* أستاذ الاتصال التربوي والتكنولوجيا المشارك، كلية التربية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة – المملكة العربية السعودية.

دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

(من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية)

ملخص

قامت هذه الدراسة للتعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية عن دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وذلك في ضوء الفروض الآتية:

- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغير الجنس (ذكور - إناث).

- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغير المرتبة العلمية (أستاذ مشارك - أستاذ مساعد).

- لا يوجد فرق ذو لالة إحصائية في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية.

- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتفاعل متغيري الجنس والتخصص العلمي.

- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي لتفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي.

- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتفاعل متغيرات الجنس والمرتبة العلمية والتخصص العلمي.

ولاختبار صحة فروض الدراسة، تم بناء استبانة دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وحساب خصائصها السيكومترية من صدق وثبات، ثم تم تطبيقها على عينة مكونة من ١٦٠ عضواً من أعضاء هيئة التدريس تم اختيارهم من بعض الجامعات السعودية عشوائياً طبقياً.

وانتهت النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر متغير الجنس، المرتبة العلمية، والتخصص العلمي، وأثر تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية وعدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر تفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي، وقد تم تفسير النتائج وفقاً لما جاء متسقاً في نتائج الدراسات السابقة، وأسفرت نتائج الدراسة عن تقديم بعض التوصيات والمقترحات.

مقدمة

يعد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية أحد أهم المجالات التعليمية الذي قفز خطوات واسعة منذ نشأته لمختلف البرامج والتخصصات التي تطوّرت – فطوّرت بذلك الثروة الإنسانية الحقيقية إلى مجالات التأهل الذي كسب صفات أساسية ساعدت على الوصول إلى الخبرة المتطورة. فوجود سبع جامعات تلاها الإعلان عن افتتاح الجامعة الثامنة في منطقة عسير، وعشرات الكليات المتنوعة في كل مدينة ساعد في فتح المجال للدراسات العليا، ولزيادة الإعداد والتدريب من أجل التأهل للإنتاج العلمي، وهذا مهد الطريق إلى إتاحة الفرصة للعائدين من الخريجين والخريجات بدرجات الدكتوراة والماجستير أن يزيدوا من خبراتهم العلمية والبحثية من أجل مواجهة الإعداد للدارسين بالمراحل العليا.

إن التعليم العالي لدينا كأي بلد آخر يحتاج إلى تطوير في مختلف برامجه، والندوات والمؤتمرات التي تُنظم عن التعليم العالي الحالية، هي صورة من الالتزام لمعرفة ماذا يدور في أذهان المشاركين في عملية إعداد الجيل القادم والذي يليه لاستقبال تطلعات القرن الحادي والعشرين في أعماقهم. وعندما واجهت بعض الدول المتقدمة التغير – عملت على تطوير برامجها ومناهجها التعليمية، فقامت روسيا بالمشاركة مع ٢٠ بلداً في مارس عام ١٩٩٦م بإطلاق «المسبار الفضائي» نحو المريخ، ورغم فشله، إلا أنه شكّل تحدياً للولايات المتحدة

الأمريكية - التي بادرت بإطلاق المسبار الفضائي الأمريكي «باثفايندر» في ديسمبر ١٩٩٦م الذي هبط على سطح المريخ في ٤/٧/١٩٩٧م، وكانت مهمته إنزال مركبة «روبوتيه» للأبحاث ذات ستة عجلات[١].

مشكلة الدراسة:

رغم الأزمات التي تواجه الدول العربية والخلافات فيما بينها فقد بدأت تركز جهودها في مراجعة حساباتها في إعداد الإنسان المؤهل، وذلك بالدراسة لمتطلبات المرحلة القادمة، وقد توسعت دول الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية في مجالات مختلفة، ومنها التعليم، إلا أن هذا التوسع يحتاج إلى دراسات مقننة، وخطط جادة من ناحية التخطيط لتأهيل الطاقات البشرية المتخصصة.

أهداف التعليم العالي:

يهدف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بمختلف أشكاله ومستوياته التخصصية والأكاديمية إلى سد الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع، ومن ضمن الأهداف الطموحة على صعيد التنمية ما يلي:[٢]

١ - إنماء الولاء لله سبحانه وتعالى، وتزويد الطالب والطالبة بالتربية الإسلامية التي تجعلهم يشعرون بمسئولياتهم أمام الله ويضعون كل طاقاتهم في المثمر المفيد من الأعمال.

٢ - إعداد مواطنين قادرين ومؤهلين على أداء واجباتهم في خدمة وطنهم دفعاً بهم إلى التقدم والرقي في ضوء مبادئ الإسلام الحكيمة ومثاليته.

٣ - تهيئة الفرصة أمام الموهوبين من الطلاب لمواصلة تعليمهم العالي في كل ميادين التخصص الأكاديمي.

٤ - القيام بدور إيجابي في ميدان البحث الذي يكرس لرقي العالم في مجال الفنون والآداب والعلوم والابتكارات.

٥ - تنمية التأليف الذي يسخر لخدمة العلم لإظهار الفكر الإسلامي وتمكين المملكة من أداء دورها القيادي في بناء الحضارة الإنسانية القائمة على المبادئ السامية للإسلام التي تهدي الجنس البشري إلى الحق وتنقذ الإنسانية من أي جنوح مادي أو إلحادي.

٦ - ترجمة العلوم وضروب المعرفة المفيدة إلى لغة القرآن، وإثراء اللغة العربية بالجديد من التعبيرات (والمصطلحات) التي تسد احتياج التعريب، ووضع المعرفة متاحة بين أيدي أكبر عدد من المواطنين.

٧ - تقديم خدمات التدريب التي تمكن الخريجين العاملين من الوضع بالتطور الجديد خطوات جديدة[٣].

دور التعليم العالي تجاه متطلبات العصر[٤]:

كانت بداية التعليم الجامعي في المملكة كأي بلد يتطلع إلى تحقيق الكم - وقد حدث هذا فعلاً - وأصبحت نسبة الخريجين والخريجات كبيرة في فروع الجوانب الإنسانية والأدبية أكثر من التخصصات العلمية من الكليات التربوية وغير التربوية، الأمر الذي بدأ الاتجاه فيه حالياً نحو تحقيق الكيف وبصورة منظمة ومخطط لها من قبل التعليم العالي في مختلف الجامعات والكليات فهناك جوانب من السلبيات تركزت في المناهج، إعداد المعلم وكيفية إدارة التلاميذ في المدارس.

إننا الآن في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية والفضاء والأطباق اللاقطة، وعصر الانفتاح العالمي بواسطة شبكات الاتصال والمعلومات، وعصر التطور السريع في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية... الخ، وسوف يكون المعيار الأساسي للقوة في النظام الحالي خلال العقود الثلاثة القادمة هو المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، بجانب حجم المساحة والسكان والموارد.

ويبدو أن الحد الأدنى لدخول «نادي الأقوياء» هو توافر كتلة سكانية لا تقل عن (١٠ مليون) نسمة من غير الأميين بحيث تكون نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي بينهم حوالي ٥٠٪ ونسبة الحاصلين على التعليم العالي حوالي ٣٠٪ أي أنها كتلة سكانية ضخمة حجماً ونوعاً[٥]. كما أن الإنسان القادر على الحياة في القرن العشرين سوف يكون القادر على التعامل مع طوفان المعلومات والتعليم الدائم وإعادة التدريب والتأهيل[٦].

وقد نقلتنا (ظاهرة العولمة) الحالية من التركيز المحلي إلى المجتمع العالمي وأثّرت بهذا على كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية، وعلى العلاقات بين الأفراد، ولم يعد بإمكان أي بلد أن يعتبر نفسه بمعزل عن تأثيرات الأحداث والتطورات الدولية، بحيث أصبح العالم (قرية صغيرة) وأصبح كل منا مواطناً من مواطني العالم، وأصبح علينا أن نتعلم لنعيش في القرية العالمية وأن نكون قادرين على معرفة الآخرين والتفاهم والانسجام معهم واحترام الاختلافات الثقافية، والروحية التي تميزهم عنا وتقبلها وتحقيق مشروعات مشتركة معهم وبناء السلام والتعاون الدوليين[٧].

وبالنظر إلى أعداد السكان في العالم نجد أنهم في زيادة مستمرة فمن عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٩٣م ارتفع عدد السكان من ٤ بلايين نسمة إلى ٥,٧٥ بليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٠ سوف يكون ٦,٣٥ بليون نسمة ثم عام ٢٠٥٠م سوف يصل إلى ١٠ بليون نسمة منهم ٧٩٪ في الدولة النامية، ولا يحصلون إلا على ١٦٪ من ثروات العالم، ويشكل النساء ٧٠٪ من فقراء العالم، وسيكون نصيبهن في التعليم أقل من نصيب الرجال، وهو استدلال خطير لما تواجهه الدول النامية وأفرادها في المستقبل القريب[٨].

من خلال تلك الظروف التي ذكرناها نجد أن التعليم العالي يلعب دوراً رئيسياً في إعداد رأس المال البشري الذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي، فقد جاء في دراسة أجراها (البنك الدولي) (لـ ١٩٢) بنداً إلى أن نسبة ١٦٪ فقط

من النمو تعود إلى رأس المال المادي (الآلات والمباني والبنية الأساسية) وتأتي نسبة ٢٠٪ منه رأس المال الطبيعي، و٦٤٪ من النمو إلى رأس المال البشري والاجتماعي[٩] من أجل ذلك نجد أن لصفة التعليم الناحية الأساسية لتنمية القدرات والمهارات المطلوبة للمستقبل.

وإذا كنا نعرف تماماً أن للمعلم دور أساسي في العملية التعليمية، فإن عضو هيئة التدريس في الجامعات، وعلى مستوى الدراسات العليا أيضاً يكاد يكون له الأهمية الكبيرة في مواجهة التحديات الفكرية، والتيارات اللاأخلاقية، والصفات التي تتطلب منه أن يعكس خيرها تجاه الطلاب ليكونوا الحلقة الجيدة للاستفادة منهم في تنفيذ خطط التنمية ومجالات التطوير والإنتاج في بلدانهم[١٠].

وفي هذه الدراسة لا أود أن أتطرق إلى التوسع عن المعلم أو عضو هيئة التدريس بقدر ما سوف أركز على مجال البحث العلمي، وأهم ما يعانيه من مشكلات.

مفهوم البحث العلمي[١١]:

إن من أبرز سمات عصرنا الحاضر التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرزه العالم خلال القرن المنصرم، وتأثير هذا التقدم على نشاطات المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وعليه، فإن قاعدة البحث العلمي وتطورها تشكل القاعدة والركيزة الأساسية لقدرات الدول على الاختراع والابتكار وتطوير التكنولوجيا واستخداماتها في مختلف قطاعات الدولة. إن ما توصل إليه العالم المعاصر من معارف وتقنيات هي امتداد لتراكمات المعارف والخبرات التي توصلت إليها الإنسانية عبر الأزمنة المتعاقبة.

ومن هذا المنطلق فإن التقدم الاقتصادي والنفوذ العسكري والرخاء الاجتماعي يرتبط أساسا بما لدى الدولة من مصادر بشرية ومؤسساتية قادرة على التفكير والإبداع والكشف، أي على البحث العلمي المنظم.

ويتكون مصطلح البحث العلمي (Scientific Research) من شقين هما البحث والعلم. فكلمة البحث تعني لغويا:

* الطلب والتفتيش.
* السؤال والاستقصاء والتحري.
* الوصول إلى معرفة حقائق أو مبادئ جديدة.
* الصبر والجد والمثابرة.
* محاولة معرفة الحقائق والأسس.
* الوعي والحرص.
* معنى المعرفة والدراسة.
* إدراك الشيء على حقيقته ومعرفة الحقائق المتصلة به.
* نوع خاص من المعرفة يبحث عن القوانين العامة التي تربط بين مجموعة من الحقائق الخاصة، على أساس ما أوجده من صورة جديدة للمجتمع البشري، وتعديلات في التنظيمات الاقتصادية وفي وظائف الدول.
* شروع الجنس البشري في محاولة منظمة لاكتشاف سلسلة العمليات والسيطرة عليها عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر الملحوظة وجمع المعارف الناتجة عن ذلك بشكل منهجي فيتيح لنفسه فرصة فهم الظواهر التي تحدث في الطبيعة والمجتمع واستخدامها لصالحه.
* إعادة بناء الوجود في وقت لاحق بواسطة عملية التصور الفكري.

وإن هذا يتطلب من الجامعات أن تضع سياسة جديدة لقبول الطلاب بها، تهدف إلى اختيار أفضل العناصر التي يمكن أن تسهم في تنمية وإثراء البحث العلمي. كما يجب أن تتيح طرق التدريس بها ونظم تقويمها على اكتشاف العناصر القادرة على البحث العلمي وتنمية مهاراتها البحثية وقدرتها على التفكير والابتكار واتباع الوسائل التي تحول العملية التعليمية من عملية تعليم (الطالب فيها سلبي) إلى عملية تعليم (الطالب فيها إيجابي). إن الدولة العصرية يستحيل

تطورها في بلد لا زالت نسبة الأمية فيه عالية، وفي بلد لم يستطع حتى الآن استيعاب جميع أبنائه الذين يبلغون سن الالتزام، إما لظروف اجتماعية أو ثقافية أو جغرافية وغيرها. وهذا الوضع ينطبق على كثير من الدول النامية.

إن تهيئة الكادر المؤهل للبحث العلمي بما في ذلك الكادر القيادي من حملة الشهادات العليا (الدكتوراه والماجستير) والكوادر المساعدة من حملة الشهادة الجامعية الأولية (البكالوريوس) والفني المساعد والإداري المتفهم لأهمية مساعدة الباحث في توفير مستلزمات عمله لا عرقلتها - تعد من أهم مستلزمات البحث العلمي على أن يتابعوا ويطوروا إمكانياتهم ذلك لأن كثيراً من الباحثين في الدول النامية ينغلقون على أنفسهم بعد إكمالهم الشهادة وقسماً آخر يصطدم بدور التخلف العلمي ولا يبذل جهداً في محاولة إزالة هذا التخلف.

متطلبات ومستلزمات البحث العلمي:

تكاد تكون متطلبات ومستلزمات البحث العلمي البشرية أو المادية أو المؤسساتية عامة لكل الدول (وإن تباينت أولويات البحث العلمي لديها) حيث تشكل تلك المستلزمات اللبنة الأساسية للنهوض بالبحث العلمي.

ونستعرض فيما يلي بعضاً منها[١٢]:

١ - استقطاب القوى البشرية وتنميتها:

تعد مصادر الثروة البشرية، هي الفيصل بين التقدم والتأخر في عالمنا المعاصر، فلا يمكن أن يتحقق تقدم بدونها، ولذلك فإن أكبر استثمار يجب أن يوجه إلى تكوين رأس المال البشري من قوة العمل المدربة المتخصصة والباحثة والمخترعة.

إن مشكلة مصادر الثروة البشرية (الجامعات) بالدول النامية والتي يعتبر

خريجوها إما باحثين علميين، أو قادة في الرأي والفكر والإنتاج والتوجيه في المجتمع، وتتركز في أن التعليم العالي والجامعي بدئ به مؤخراً في بعض الدول وما زال يجري استكماله في البعض الآخر.

٢ - توفير المناخ العلمي الملائم للعطاء والإبداع:

يعتبر البحث العلمي عملية خلق وإبداع تتطلب أجواء مناسبة وأن مجرد توفير الكادر ورصد الأموال لا تكفي لكي ينتج العلماء الإنتاج العلمي المناسب، لذلك يتطلب توفير جو من الحرية والطمأنينة للباحث وتوفير كل سبل العيش الكريم والمريح كتوفير السكن اللائق والدخل المادي والأجواء الاجتماعية المعقولة وتوفير سبل الحياة اليومية دون معاناة، إضافة إلى تحفيز العالم على العمل واحتكاكه بأفكار زملائه الآخرين عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات العلمية وحرية الاتصال بالعالم الخارجي.

٣ - تنظيم وإدارة البحث العلمي:

إن تنظيم البحث العلمي بجامعات الدول العربية والنامية لا يتسم بهيكلية ديناميكية مرنة، فلا يوجد ربط متكامل بين هيئات البحث العلمي ومراكز الإنتاج والخدمات، وترتب على ذلك عدم معرفة الباحثين الجامعيين بالمشكلات التي تواجه وحدات الإنتاج والخدمات، حتى يمكنهم تقديم المشاركة في حلها في إطار من البحث العلمي والعمل على تطوير الإنتاج وتحسينه وخفض تكلفته. هذا بالإضافة إلى عدم معرفة العاملين في قطاعات الإنتاج والخدمات بما يجري بهيئات البحوث، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من الإمكانات المتاحة للبحث العلمي. ولذلك كانت الصلة بين الجامعات بعضها ببعض وبين الهيئات البحثية الأخرى وقطاعات الإنتاج والخدمات مطلبا أساسيا لتقدم البحث العلمي.

٤ - تمويل البحث العلمي:

يعتبر توفير النفقات المالية للبحث العلمي بالجامعات ومعاهد الأبحاث أمرا ضروريا حتى يستطيع القيام برسالته، مع ترشيد الإنفاق بما يتفق وأولويات مشروعات البحوث التي ينبغي مراعاتها. كما أن التكامل بينهما يتيح استثمار الإمكانات المادية على أفضل وجه ممكن. إن النظرة إلى قطاع البحث العلمي على أنه قطاع يؤدي خدمات أمر أصبح غير مقبول من جانب الاقتصاديين فهو في الحقيقة قطاع إنتاج واستثمار اقتصادي بكل الموازين والمقاييس الاقتصادية، لذلك كان توفير النفقات المالية له ومن خلال التكامل أمرا ضروريا للغاية. ويشمل التمويل رصد المبالغ اللازمة للصرف على مشاريع الأبحاث والعاملين فيها، وتوفير الأبنية والمختبرات والمعدات والخدمات العامة والمساندة والورش المختلفة للقيام بالأبحاث العلمية.

٥ - توفير خدمات المعلومات العلمية والتقنية:

إن إعداد الباحث العلمي، ليس هو نهاية الطريق، ولكن ذلك كله هو (البداية)، ولن يتسنى للباحث أن يتم هذا الطريق إلى (البحث) والاختراع إلا إذا توافرت له الخدمات المكتبية الحديثة لأنه لا يستطيع أن يبدأ بحثه إلا إذا استعان بالحقائق والنتائج التي وصل إليها العلماء الذين سبقوه في ميدان بحثه، ولذلك فإن تسهيل الخدمات المكتبية بين مراكز الأبحاث والجامعات يمكن أن يوفر للباحث بعض الوثائق أو المراجع هو في حاجة إليها لتحقيق بحثه.

٦ - تشجيع النشر العلمي:

إن للنشر العلمي وتوثيق المعلومات أهمية كبيرة في عملية البحث العلمي ولا زالت المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في الدول النامية محدودة ويعاني النشر العلمي من التبعات السابقة فكثيرٌ من الباحثين يحرص على نشر إنتاجه العلمي المتميز في المجلات العالمية المعروفة، بينما تقتصر منشورات العالم الثالث على نشر البحوث الأقل فائدة وقيمة علمية بسبب محدودية توزيع وشهرة المجلات وعموميتها.

٧ - تطبيق نتائج الأبحاث العلمية:

إن كثيراً من البحوث وخاصة لأساتذة الجامعة هي امتداد لأطروحة الدكتوراة أو الماجستير التي أعدها خارج الوطن، مما جعل ارتباطها محدوداً بخطط التنمية الوطنية من حيث إمكانية التطبيق والمواضيع التي تعالجها، ورغم تطور بعض أقطار الدول النامية في مجال البحث العلمي ووضع إطار خطط البحث العلمي بموجب استراتيجية تنسجم مع خطط التنمية القومية فإن تطبيق البحوث العلمية لا يزال في أضيق نطاق.

إن إغفال بعض المسؤولين عن الوزارات والمؤسسات والمنشآت وشركات القطاع المختلط والخاص لأهمية البحوث والاكتشافات وبراءات الاختراع التي يقوم بها الكادر الوطني يؤدي إلى إحباط ويأس لدى هؤلاء العلماء بالرغم من أهمية دورهم في عملية التنمية، فلا زالت هناك فجوة كبيرة مطلوب معالجتها وإيجاد ميكانيكية واضحة لها بين عملية إجراء البحوث العلمية ونشرها وبين تطبيق هذه البحوث واستغلالها.

وضع استراتيجية للبحث العلمي(١٣):

إن رسم سياسة للبحث العلمي وترشيد الموارد العلمية والبحثية حسب احتياجات المجتمع وبما يحقق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية وحسب الإمكانات المتوافرة أمر بل مطلب ضروري يتوجب على صانعي السياسات ومتخذي القرارات، وبالأخص في الدول النامية، تحقيقه والعمل به.

وتعد الاستراتيجية بمفهومها الشامل انطلاقة من الدور الراهن إلى مستقبل أفضل لإحداث تغيرات بغية تحقيق أهداف محققة وبما ينسجم مع الإمكانيات المتاحة وخطط التنمية الشاملة. ولا بد لهذه الانطلاقة أن تستند على عدة ركائز على النحو التالي:

* حاجة المجتمع إلى التغيير والتطور والإرادة اللازمة لإحداث هذا التغيير.
* الدور الراهن والتجربة التي يمر بها المجتمع وما اكتسبه منها من مبتكرات.

* الإمكانات المتوافرة والتي يمكن أن تساعد في تحقيق الهدف من التطوير.
* تبلور منهجية واضحة تتحد فيها مسارات العمل واتجاهاته نحو تحقيق الأهداف المتوخاة.
* اتسام الاستراتيجية بقدر كاف من المرونة والشمولية والواقعية لمواجهة كافة الاحتمالات والمتغيرات المستقبلية.
* ربط الاستراتيجية بالوعي السياسي في المجتمع وكذلك بتوجهات الدول وفلسفتها لتستمد منها الأهداف العامة وبعد الرؤيا.
* موضوعية ووضوح الأهداف الرئيسية والثانوية وخاصة تلك المتعلقة ببناء القدرة الذاتية وبرمجة ودعم أنشطة البحث العلمي في الدولة.

مشكلات البحث العلمي وأهمية التطوير:

إن من أهم الاتجاهات التي يفترض أن تتواجد في الجامعات هي (مسألة البحث العلمي)، ولكن نجد الاهتمام بالتدريس أكثر من تحقيق الأبحاث العلمية التي هي أساس الإنتاج ثم التطوير في مجالاتها المختلفة.

فقد أخذت معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية وخدمة المجتمع لعدة أسباب يتجلى بعضها في ارتفاع النصاب التدريسي لدى بعض أعضاء هيئة التدريس، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وعدم توافر الأجهزة والخدمات البحثية المطلوبة، كما أن هذه المرحلة تعتمد على تكوين قاعدة من المعلومات المختلفة لدى الطلبة لتكون أساساً للانطلاق في مجال العمل والاستمرار في مواصلة الدراسات العليا، مما يترتب على ذلك تركيز أكثر على عملية التدريس[١٤]، وتقدم جامعات المملكة العربية السعودية دوراً جيداً في التطوير إلى الأفضل.

ويلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في عصرنا الحاضر باعتباره وسيلة لتطوير المعرفة والتجديد والابتكار والاختراع، ولتوفير المعلومات لمتخذي القرارات حتى يتمكنوا من إيجاد الحلول للمشكلات ودفع عجلة التقدم،

وبفضل البحث العلمي تمكنت بعض الدول من أن تحقق تقدماً كبيراً وأن تنتقل من التخلف إلى مصاف الدول المتقدمة، وأن تصبح نموراً اقتصادية، كدول جنوب شرق آسيا(١٥).

إن تركيز الجامعات يجب أن ينصب على البحث العلمي في البداية وهذا ما تدعمه حكومة الجمهورية العربية السورية للتعليم العالي والدراسات العليا من أجل إيجاد بيئة تعرف الإنتاج والتطوير، كما تعرف كيف تتقدم في مختلف اتجاهاتها.

ولعل تأخر البحث العلمي في مجتمع ما يعتبر أحد سمات التخلف والتبعية في هذا المجتمع، ولذا نجد الدول المتقدمة بالبحوث العلمية ترصد لها الميزانيات الضخمة لأنها تعلم أن التوصل إلى نتائج مبتكرة في بحث واحد قد يكون له عائد ضخم يغطي أضعاف ما أنفق على عدد كبير من البحوث الأخرى، بل وتعتبر نسبة الإنفاق في دولة ما على البحث والتطوير إلى إجمالي الإنتاج القومي فيها إحدى المؤشرات الهامة المستخدمة في العالم للدلالة على مدى الأولوية التي تعطيها هذه الدول للبحث والتطوير فيها، فإذا كانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى إجمالي الإنتاج المحلي أقل من ١٪ يكون أداء البحث والتطوير ضعيفاً جداً، وإذا كانت تلك النسبة من ١٪ إلى ١,٦٪ يكون أداء البحث والتطوير في مستوى أداء حرج، وإذا كانت من نسبة ١,٦٪ إلى نسبة ٢٪ يكون الأداء المذكور في مستوى جيد، وإذا كانت نسبة الإنفاق أكثر من ٢٪ فإن أداء البحث والتطوير يكون في مستوى مثالي وهكذا، فقد زادت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير إلى إجمالي الإنتاج المحلي في نهاية الثمانينات عن ٣٪ في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفيتي (سابقا) وألمانيا الغربية (سابقا) وبلغت حوالي ٢,٧٪ في بريطانيا وفرنسا، وفي عام ١٩٨٥م أنفقت الولايات المتحدة على البحث والتطوير لكل فرد (٤٤٦ دولارا) وفي اليابان (٣٠٥ دولار)، وفي بريطانيا (١٧٨ دولارا)، حيث بلغت مساهمة الدولة في هذا الإنفاق حوالي ٤٨٪ في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وحوالي ٤٤٪ في فرنسا و٣٨,٥٪ في بريطانيا، وحوالي ٢٠٪ في اليابان(١٦).

وفي عام ١٩٩٠م بلغت نسبة إنفاق أمريكا الشمالية على البحث والتطوير ٤٢,٨٪ وأنفقت أوروبا ٢٣,٢٪ مقابل ٠,٢٪ في أفريقيا جنوب الصحراء، ٠,٧٪ في الدول العربية مما تسبب في هجرة الأدمغة نحو البلاد الغنية(١٧).

ويلاحظ من خلال هذا تزايد الإنفاق على الأبحاث العلمية في الدول المتقدمة، بينما يتراجع في بعض الدول العربية بسبب النقص في التمويل، حيث بلغ الإنفاق على البحث والتنمية في المنطقة العربية ٠,٧٥٪ من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٠م، وتنفق النسبة الكبيرة منه على الأجور والمرتبات مثلاً في مصر ينفق ٧٦٪ من الأموال المخصصة للبحث على المرتبات والأجور، في حين تنفق إسرائيل ٣٪ واليابان ٢,٨٪ وأمريكا ٢,٤٨٪ وكوريا الجنوبية ٢,٢٪ من إنتاجها القومي على البحوث العلمية، علماً بأن نسبة الأجور في هذه الدول لا تزيد عن ٢٠٪ من النفقات المخصصة للبحث العلمي، وهذا الوضع يقف حجر عثرة في طريق تطوير البحث العلمي في الدول العربية ويجعله نشاطاً هامشياً، ولهذا فإن الدول العربية مطالبة برفع نسبة ما تنفقه على البحث إلى ١٪ على الأقل من إجمالي الدخل القومي، بالإضافة إلى عدم التعاون البحثي بين الجامعات العربية ووحدات الإنتاج والخدمات في المجتمع، مما يحرم الأبحاث من مصادر التمويل، كما يحرم مؤسسات المجتمع من مؤتمرات البحث العلمي التي يمكن أن تقوم بها الجامعات(١٨).

البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية(١٩):

يعد البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي كالجامعات والمعاهد العليا جزءاً لا يتجزأ من البحث العلمي الذي تجريه الهيئات الأخرى في الدولة، يتولى القيام بهذا البحث أعضاء هيئة التدريس في الأقسام العلمية التابعة لأي كلية جامعية أو معهد عالي، أو يجريه طلبة الدراسات العليا، أو يجرى في مراكز بحثية مرتبطة بالجامعات والمعاهد العليا، ويرتبط في الوطن العربي ١٤٪ من مراكز البحوث بصورة أو بأخرى بالجامعات أو المعاهد العليا بقسم كبير من

البحوث العلمية، يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الأكاديمية التي تكون على هيئة بحوث أساسية أو أكاديمية في تخصصات هؤلاء الأعضاء وتستهدف إظهار المقدرة على إجراء البحوث، فضلا عن أحد المتطلبات للترقية العلمية. أما البحوث العلمية المقامة في مراكز بحثية تابعة لمؤسسات أكاديمية فعالة ما تكون بحوث موجهة لخدمة جهة معينة في الدولة، أو لحل معضلة فنية في منشأة صناعية، أو عبارة عن دراسات لتحليل ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية. وفي أغلب الأحوال تبرم عقود بين المركز والجهة الأخرى المستفيدة من نتائج البحث أو الدراسة. كذلك تعتبر بحوث طلبة الدراسات العليا جزءاً من متطلبات نيل شهادة عليا مثل الماجستير أو الدكتوراه.

وقد ارتفع عدد الجامعات في الوطن العربي من حوالي ٢٢ (اثنين وعشرين) جامعة في الخمسينات إلى حوالي ٩٠ (تسعين) جامعة في الثمانينيات، ويعتبر هذا العدد بالنسبة إلى عدد السكان متدنيا جدا مقارنة بما هو موجود في الدول المتقدمة. ويغلب على المؤسسات الأكاديمية العربية، كالجامعات والمعاهد العليا، الطابع التقليدي في البنية والهيكل الأكاديمي، وتتشابه في كلياتها وأقسامها العلمية، فمثلا كليات الآداب والعلوم والتربية والتجارة والحقوق تكاد تكون عاملا مشتركا بين الجامعات العربية، وأقسام الرياضيات وعلم الحاسوب والفيزياء، وعلوم الحياة، والكيمياء، تكاد تكون أيضا عاملا مشتركا بين كليات العلوم في هذه الجامعات أما الجامعات التي تهتم بأنواع معينة من التخصصات العلمية دون غيرها، لحاجة الدولة أو المنطقة لهذه التخصصات فعددها قليل، كجامعة الخليج العربية في البحرين والممولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على سبيل المثال، وتُنشر نتائج البحوث والدراسات التي تجري في المؤسسات الأكاديمية عادة في مجلات أو دوريات علمية محكمة محلية أو دولية، أما نتائج البحوث التطبيقية المتاحة في المعاهد والمراكز البحثية فهي أقل حظاً في النشر لأسباب عديدة منها طابع السرية، ومنها أن الجهة المستفيدة والممولة لمشروع البحث تشترط في العقد عدم نشر النتائج.

والجدول التالي يبين المتوسط السنوي لأعداد البحوث المنشورة خلال الفترة من ٨٠-١٩٨٥ وفق البلدان والتخصصات

التخصصات / البلد	العلوم الزراعية	العلوم الطبية	العلوم الهندسية	العلوم البحتة	علوم الاقتصاد والإدارة	المجموع
الأردن	٢٤	٤٨	٢٨	٩٣	١٩	٢١٢
تونس	٥٧	١٤٦	١٤٥	١٤	-	٣٦٢
الجزائر	١٤	١٧٢	٧١	١٢	٤٤	٣١٣
السعودية	٤٩	٢٥٦	١٠٤	٧١	٣٠	٥١٠
السودان	١٤٩	٤٥	٣٦	٢٨	١	٢٥٩
سوريا	١٧	٣٤	٢٩	٢٨	٨	١١٦
العراق	٣٦	٢٠	٢٣	٨٠	١٢	١٧١
الكويت	٤	٨٢	٣٢	٨٠	-	١٩٨
مصر	١٠٨٩	١٩٢٤	٧٤٣	٨٢٩	٤٩٧	٥٠٨٢

المصدر: (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - استراتيجية العلوم والثقافة في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان، ١٩٨٩).

وإذا نظرنا إلى إنتاجية البحوث المنشورة من قبل العلماء العرب نجد أنها قليلة ففي دراسة أنطوان زحلان نشرت في عام ١٩٨٠م وجد أن عدد العلماء العرب يقارب من ٤٠٠٠٠، ولكن ما يتم الاستشهاد به عالمياً لبحوث هؤلاء العلماء لا يتعدى الـ ٥٠٠٠ ورقة بحث سنوياً، وهذا العدد متدني جداً مقارنة بما يحدث في دول العالم ومن ضمنها بعض دول العالم الثالث، وإن كان هذا لا ينطبق على بعض الدول العربية، فمن خلال الإحصائيات التي نشرها معهد الإحصاء العالمي ISI في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأميركية، والذي يصدر فهرس الاستشهادات العلمية (SCI) نجد أن الكويت والمملكة العربية السعودية تتبوآن مركزا متقدما في النشر العلمي، يضاهي ما هو موجود في الغرب. فعلى سبيل المثال زادت الأبحاث المنشورة والتي تم الاستشهاد بها من قبل الـ (SCI) في

دولة الكويت من ٨٦ (ستة وثمانين) بحثا عام ١٩٨٠ إلى ٤٠٨ (أربعمائة وثمانية) أبحاث في عام ١٩٨٩م. وفي دراسة أخرى نشرت في مجلة (Nature) عام ١٩٩١م بيّن الباحثون الهولنديون (ريكر، دوبرين، برام، برد) أن الإنتاجية العلمية للكويت والسعودية مقارنة مع عدد السكان قد وصلت في نهاية الثمانينيات إلى مرحلة مقاربة للإنتاجية العلمية في الغرب، وإن كان هذا مبالغاً فيه.

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٩
البحرين	٠	١٨	١	٦٩
قطر	٤	١٢	٢٩	٤٣
عمان	١	٥	٤	٢٥
لبنان	٨٥	٩٨	١١٩	٥٥
الكويت	٨٦	١٤٨	٢٦٧	٤٠٨
السعودية	١٨٨	٣٦٦	٥٩٢	٦٥٩
سوريا	١٥	١٢	٣٢	٤١
الإمارات	٧	١٩	٢٠	٤٠

مستقبل البحث العلمي في الوطن العربي:

مع انطلاق الثورة العلمية والمعرفة الإنسانية بمختلف أشكالها تنجز سنويا ملايين الدراسات والبحوث والتي ينشر الكثير منها في مجلات عالمية. أما الفرق الزمني بين نتائج البحث الأساسي واستخدام هذه النتائج في بحوث تطبيقية فيتناقص يوما بعد يوم، كما أصبح نقل التقنية واكتسابها ديدن الكثير من الدول غير أن الجامعات في دول الخليج وفي مقدمتها جامعات المملكة العربية السعودية أخذت في تحسين وضعها وبرامجها بشكل كبير. ومن خلال ما تقدم يلاحظ ضعف الإمكانات المتوافرة للبحوث العلمية وهو ما ينطبق على الجامعات في بعض الدول العربية وتكمن فيما يلي[٢٠]:

أ - المكتبات وعدم تحديثها.

ب - قلة مصادر المعلومات والمعامل المتطورة.

ج - عدم وجود شبكات فرعية للمعلومات تربط بين الجامعات في البلد الواحد.

د - قلة توافر (الدوريات العلمية) بمختلف اللغات وبشكل مستمر.

هـ - عدم توافر الكتب والمصادر الحديثة إلا البعض منها وبعد مرور مدة على صدورها.

و - يغلب على البحوث طابع الجهود الشخصية لا الطابع المؤسسي حيث يعدها غالباً أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بقصد الترقية لوظائف أعلى أو معظم طلبة الدراسات العليا بهدف الحصول على درجة علمية.

ز - يلاحظ أن بعض أعضاء هيئة التدريس يتوقفون عن إجراء البحوث بعد حصولهم على درجة الأستاذية في حين يفترض أن يضاعفوا إنتاجهم العلمي نظراً لتوسع خبراتهم.

ونتيجة لذلك تشير الإحصاءات إلى أن عدد العلماء في بعض الدول العربية (٢٠٥) عالما، في حين يبلغ في اليابان ٣٥٠٠ عالما، وفي أمريكا ٢٥٠٠ عالما، وفي أوروبا ١٥٠٠ عالما، وهذا ولا شك ما جعل (شيمون بيريز) رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق يعلن: (أنه إذا كانت الدول الأخرى في هذه المنطقة تملك الثروات الطبيعية والبترولية فإننا نستطيع أن نحسم الصراع لصالح إسرائيل عن طريق التعليم وعن طريق الثروة البشرية التي نملكها وإتاحة التعليم الجامعي لكل فتى وفتاة في إسرائيل[٢١].

الدراسات السابقة:

في دراسة محمد عبدالعليم مرسي (١٩٨٣)[٢٢] يتبين أن ضعف الاعتمادات للإنفاق على البحث العلمي، وقلة أعداد العاملين في هذا المجال، وعدم الاهتمام الكافي لحضور العلماء والباحثين المؤتمرات العلمية، وعدم

مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي، وعدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية، وكثرة الأعمال الإدارية والأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس تعد من معوقات البحث العلمي.

ويرى جانييه (Gagne, 1987)[٢٣] ضرورة حرص المدرسين بالجامعات على البحث العلمي، ومحاولة التطبيق الفعلي عن طريق تنشيط العمل بواسطة الطلاب، كما حث جهات الاختصاص بالعناية بالدراسات العلمية، والتأكيد على أهمية مصادر البحث العلمي والمعلومات عن طريق مراكز البحوث والمكتبات.

ويرى محمد الربيع (١٩٩٥)[٢٤] في دراسته بأن أهم المعوقات بالنسبة للبحث العلمي يتمثل في انصراف أعضاء هيئة التدريس عن البحث العلمي، وعدم وجود خطة متكاملة للبحث، وضعف المكتبات الجامعية وتأخر النشر العلمي.

وفي دراسة محمد حمزة السليماني (١٩٩٦)[٢٥] ذكر بأن بعض الإسهامات في خدمات البحث العلمي لا تقدم الصورة المطلوبة، وهذا يعود إلى ضعف الكفاية المادية المعتمدة، وعدم توافر القدر الكافي من الكوادر البشرية التي تعمل على تنشيط وظائف مراكز البحث العلمية والعمل على تحقيق أهدافها، وعدم توفير قاعدة آلية للمعلومات التي يمكن أن تساعد وتسهل للمستفيد فيها معرفة مصادر المعلومات المتوافرة.

وفي دراسة بندر (Bender, 1996)[٢٦] عن التدريب على عمل البحوث العلمية، أشار ضمن النتائج التي تتوصل إليها:

١ - ضرورة التدريب المستمر لمدرسي الجامعات في عمل البحوث.

٢ - تحقيق المهارات العالية من ضمن متطلبات التنمية التي تتطلبها مواضيع الدراسة العملية.

ويرى جرابينجر (Grabinger, 1996)[٢٧] ضرورة تشجيع عضو هيئة التدريس على العمل العلمي للدراسات البحثية، كما دعا إلى أهمية حضور

المؤتمرات والندوات كجزء من النشاط العلمي الذي يتعلق بزيادة التأثير على مهارة العمل البحثي.

وفي دراسة أخرى (Merrill et al., 1996)[٢٨] وضح الباحثون أهمية العمل الجماعي في إدارة البحوث العلمية، كما أشاروا إلى ضرورة تحديد ميزانية مالية لأداء العمل دون عراقيل، وخلصوا إلى أن التعاون الجماعي جزء هام لتحقيق العدالة في توزيع الحصص البحثية بين الجميع وفق القدرات والمهارات الخاصة.

في دراسة (Barker, 1997)[٢٩] يؤكد الباحث على أهمية البحث العلمي في مجال التخصص لأنها تفيد في الوصول إلى نتائج، قد يكون من إيجابيتها التوصل إلى حل لمشكلة ما، كما أكد على ضرورة إطلاع عضو هيئة التدريس على الجديد من الأبحاث العلمية بصفة مستمرة حتى يتمكن من استثمار النتائج لصالح المستقبل.

ومن خلال دراسة برادن (Braden, 1997)[٣٠] اتضح أن التعلم على الدراسات الميدانية البحثية والتي تخلق المهارات الجماعية هي الأصلح لنوعية بعض المشاكل التعليمية والتحقق منها، وأكد على ضرورة زيادة الانتاج العلمي بعد كل درجة يحصل عليها أستاذ الجامعة، كما أوصى بأهمية حضور المؤتمرات والمشاركة بالدراسات والمناقشات نظراً لأنها تزيد من الخبرات المتطورة.

وفي دراسة فيصل الرفاعي (١٩٩٨)[٣١] عن تقييم البحث تعرض إلى ضرورة توفير التمويل المناسب للبحث العلمي، وأشار إلى بعض المعوقات التي تهم الباحث، مثل تعثره في أداء البحث باللغة العربية، فقدان التقرير العلمي وعدم التعمق في النقد والتحليل وفوضى التنظيم في تقديم النتائج.

في دراسة عبدالرحمن الدباسي (١٩٩٨)[٣٢] عن أهمية مراكز البحث العلمي في الجامعات أشار إلى ضرورة حفز الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على إجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة، وربط البحث العلمي بأهداف وخطط الجامعة التنموية، وإنشاء مجالس إدارة موحدة أو معاهد لمراكز البحث العلمي المختلفة لتقوم بوضع استراتيجيات البحوث العلمية وتقرير الدعم المالي لها.

أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يوجد فرق في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي باختلاف الجنس (ذكور - إناث)؟
- هل يوجد فرق في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي باختلاف المرتبة العلمية (أستاذ مشارك - أستاذ مساعد)؟
- هل يوجد فرق في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي باختلاف التخصص العلمي (علوم - آداب)؟
- هل يوجد فرق في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية؟
- هل يوجد فرق في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتفاعل متغيري الجنس والتخصص العلمي؟
- هل يوجد فرق في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي؟
- هل يوجد فرق في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتفاعل متغيرات الجنس والمرتبة العلمية والتخصص العلمي؟

حدود الدراسة:

اعتمدت الدراسة على (١٦٠) عضوا من أعضاء هيئة التدريس في بعض جامعات المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى كليات البنات في كل من مكة المكرمة والرياض.

إجراءات الدراسة:

١- عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من ١٦٠ عضو هيئة تدريس، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية من جامعة الملك فيصل بالأحساء والدمام، وجامعة الملك سعود

بالرياض، وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وكليات البنات، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة. ويوضح جدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة وفقاً للجنس والمرتبة العلمية والتخصص العلمي.

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الجنس والمرتبة العلمية والتخصص العلمي

المتغيرات	أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		المجموع الكلي
	علوم	آداب	علوم	آداب	
الذكور	١٧	٢٣	١٨	٢٢	٨٠
الإناث	١٦	٢٤	١٥	٢٥	٨٠
المجموع الكلي	٣٣	٤٧	٣٣	٤٧	١٦٠

٢ - أداة الدراسة:

تم الاستفادة من الإطار النظري في مجال دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في بناء استبانة دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي. وتتكون الاستبانة من ٣٢ عبارة، تتم الاستجابة على كل بند منها من خلال ميزان تقدير مكون من خمسة أوزان تبدأ من أوافق تماما (تعطى خمس درجات) إلى لا أوافق اطلاقاً (تعطى درجة واحدة فقط) وتتراوح مدى الدرجات على الاستبانة من ٣٢ إلى ١٦٥ درجة. وتدل الدرجة العليا على أهمية دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، بينما تدل الدرجة الصغرى على عدم أهمية دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي (انظر الملحق).

الصدق:

تم حساب الصدق العاملي لاستبانة دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي باستخدام المكونات الأساسية.

ويوضح جدول رقم (٤) العوامل المستخرجة لبنود استبانة دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

جدول رقم (٤)
العوامل المستخرجة لبنود الاستبانة

البنود	العوامل			نسب الشيوع
	الأول	الثاني	الثالث	
١	٠,٦٥	–	–	٠,٦٧
٢	٠,٦٣	–	–	٠,٦٩
٣	٠,٧١	–	–	٠,٧١
٤	–	٠,٤٧	–	٠,٦٩
٥	–	٠,٦٣	–	٠,٧٢
٦	–	–	٠,٥٩	٠,٧٤
٧	–	–	٠,٦٦	٠,٧٥
٨	٠,٥٣	–	–	٠,٧٧
٩	٠,٥٦	–	–	٠,٨٠
١٠	–	٠,٤١	–	٠,٨٢
١١	–	–	٠,٤٧	٠,٧٣
١٢	–	٠,٥٣	–	٠,٦٤
١٣	–	–	٠,٦٣	٠,٦٦
١٤	٠,٧٣	–	–	٠,٦٨
١٥	–	٠,٦٩	–	٠,٧١
١٦	٠,٦٤	–	–	٠,٧٦
١٧	٠,٦١	–	–	٠,٨٤
١٨	٠,٥٩	–	–	٠,٧٣
١٩	–	–	٠,٧١	٠,٦٥
٢٠	٠,٤٩	–	–	٠,٦٤

البنود	العوامل			نسب الشيوع
	الأول	الثاني	الثالث	
٢١	٠,٤٧	–	–	٠,٦٧
٢٢	–	٠,٦١	–	٠,٦٧
٢٣	–	٠,٦٩	–	٠,٧٨
٢٤	–	–	٠,٥٩	٠,٨١
٢٥	–	–	٠,٤٧	٠,٨٢
٢٦	٠,٧١	–	–	٠,٨٣
٢٧	–	٠,٥٩	–	٠,٥٦
٢٨	–	٠,٥٤	–	٠,٥٤
٢٩	٠,٧٣	–	–	٠,٥٧
٣٠	–	–	٠,٦٩	٠,٦١
٣١	–	–	٠,٧٢	٠,٦٣
٣٢	–	–	٠,٦٤	٠,٦٥
الجذور الكامنة	٩,٤١	٧,٤١	٦,٤١	
نسب التباين	٪٢٨,٥٢	٪٢٢,٤٦	٪١٩,٤٢	٪٧٠,٤

توضح النتائج المبينة في جدول رقم (٤) أنه قد تشبع على العامل الأول (الجذر الكامن = ٩,٤١، نسبة التباين = ٢٨,٥٢٪، عدد العبارات = ١٣) البنود التالية: ١، ٢، ٣، ٨، ٩، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٢٩.

وتشبع على العامل الثاني (الجذر الكامن = ٧,٤١، نسبة التباين = ٢,٤٦٪، عدد العبارات = ١٠) البنود التالية: ٤، ٥، ١٠، ١٢، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨.

كما تشبع العامل الثالث (الجذر الكامن = ٦,٤١، نسبة التباين = ١٩,٤٢٪، عدد العبارات = ١٠) البنود التالية: ٦، ٧، ١١، ١٣، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٣٢.

الثبات:

تم حساب ثبات استبانة دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي باستخدام معادلة ألفا لكرونباخ، فبلغ معامل الثبات ٠,٨٣، وهو معامل دال إحصائياً.

عرض النتائج:

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل GLM لأثر متغيرات الجنس والمرتبة العلمية والتخصص العلمي في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وقيمة ف، والدلالة الإحصائية

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	٩٣,٥	١	٩٣,٥	١٤,٧٩	٠,٠١
المرتبة العلمية	٣١,٩	١	٣١,٩	٥,٠٥	٠,٠٥
التخصص العلمي	٩٦,٢	١	٩٦,٢	١٥,٢٢	٠,٠١
الجنس × المرتبة العلمية	٩١,٥	١	٩١,٥	١٢,٩٠	٠,٠١
الجنس × التخصص العلمي	٢١,٤	١	٢١,٤	٣,٣٩	غ . د
المرتبة العلمية × التخصص العلمي	٥٠,٦	١	٥٠,٦	٨,٠١	٠,٠١
الجنس × المرتبة العلمية × التخصص العلمي	٨٤,٦	١	٨٤,٦	١٣,٣٩	٠,٠١
الخطأ	٩٦٠,٦٤	١٥٢	٦,٣٢		
المجموع الكلي	١٧٢٠,٨٣	١٥٩			

تشير النتائج في جدول رقم (٥) إلى ما يلي:

- **الجنس**: وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر متغير الجنس (ذكور - إناث) في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي [ف=١٤,٧٩، د.ج = ١٥٢,٢، دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١]. وللتعرف على اتجاه

الفروق، تم حساب المتوسطات الحسابية، فتبين أن الذكور (م = ٨٢,٦) يرون أن للبحث العلمي دور كبير في مؤسسات التعليم العالي أكثر من الإناث (م=٧٥,٩).

- **المرتبة العلمية**: وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر متغير المرتبة العلمية (أستاذ مشارك - أستاذ مساعد) في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي [ف = ٥,٠٥، د.ح = ١٥٢,١، دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥]، وتم حساب المتوسطات الحسابية للتعرف على اتجاه الفروق، فتبين أن الأساتذة المشاركون من الذكور والإناث (م=٧٣,٦) يرون أن للبحث العلمي دور كبير في مؤسسات التعليم العالي أكثر من الأساتذة المساعدين (م = ٦٧,٨).

- **التخصص العلمي**: وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر متغير التخصص العلمي (علوم - آداب) في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي [ف = ١٥,٢٢، د.ح = ١٥٢,١، دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١]. وتم حساب المتوسطات الحسابية للتعرف على اتجاه الفروق، فأظهرت النتائج أن ذوي تخصص علوم من الذكور والإناث (م = ٧٤,٧) يرون أن للبحث العلمي دور كبير في مؤسسات التعليم العالي أكثر من ذوي تخصص آداب من الذكور والإناث (م = ٦٧,٩).

- **تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية**: وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي [ف = ١٢,٩٠، د.ح = ١٥٢,١، دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١]. ويوضح الرسم البياني رقم (١) تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية مع متغير دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

تشير النتائج الموضحة في الرسم البياني رقم (١) أن الأساتذة المشاركين من الذكور يرون أن للبحث العلمي دور كبير في مؤسسات التعليم العالي أكثر من المجموعات الأخرى.

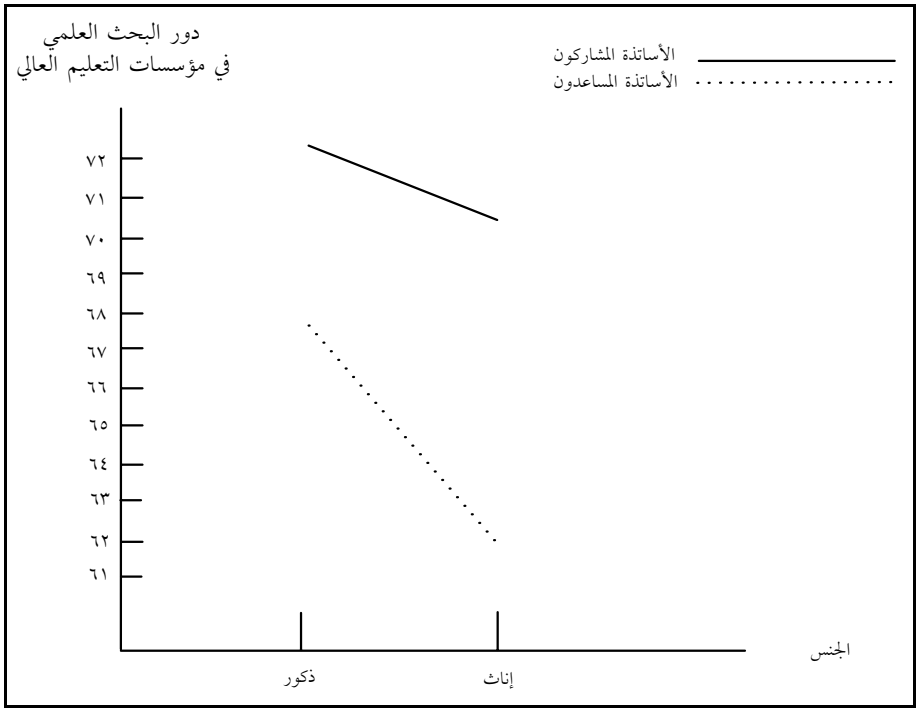

الرسم البياني رقم (١) تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية مع متغير تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

- **تفاعل متغيري الجنس والتخصص العلمي**: عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر تفاعل متغيري الجنس والتخصص العلمي في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي [ف = ٣,٣٩، د.ح = ١٥٢,١، غير دالة إحصائياً].

- **تفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي**: وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر تفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي في دور البحث العلمي في مؤسسات لاتعليم العالي [ف = ٨,٠١، د.ح = ١٥٢,١، دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١] ويوضح الرسم البياني رقم (٢) تفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي مع متغير دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

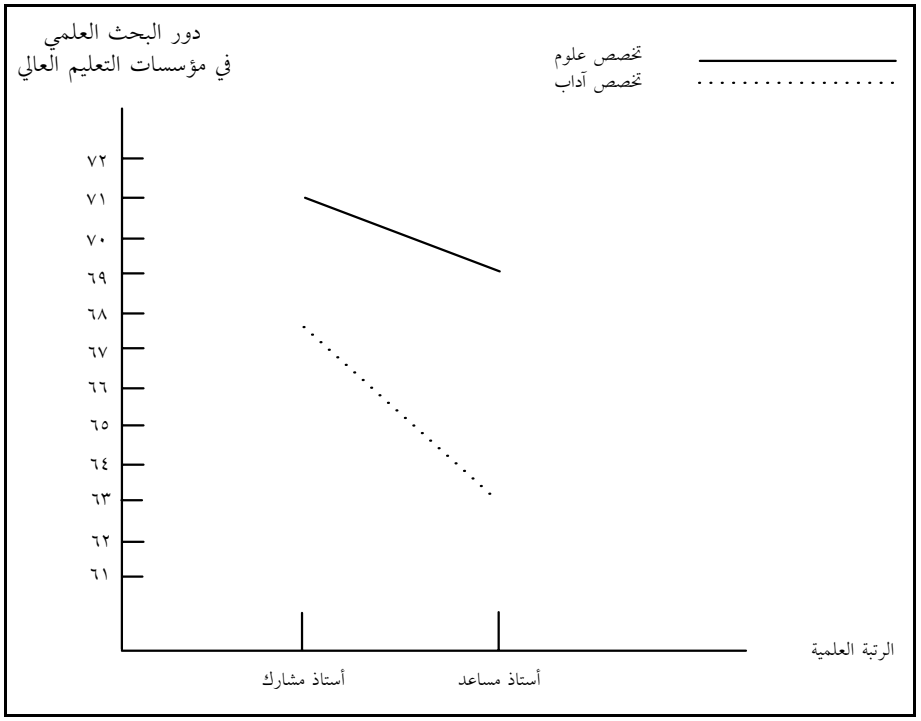

الرسم البياني رقم (٢) تفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي مع تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

أبانت النتائج في الرسم البياني رقم (٢) أن الأساتذة المشاركين ذوي تخصص علوم يرون أن للبحث العلمي أهمية كبيرة في مؤسسات التعليم العالي أكثر من بقية مجموعات البحث.

- **تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية**: وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية في دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي [ف = ١٢,٩٠، د.ح = ١،١٥٢، دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١]. ويوضح الرسم البياني رقم (٣) تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية مع متغير تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

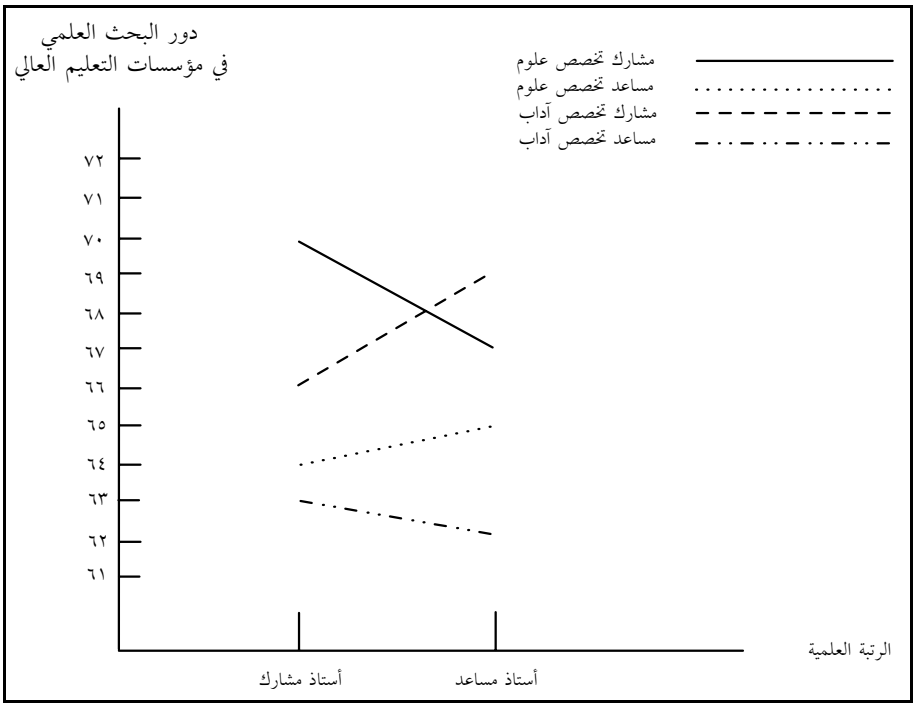

الرسم البياني رقم (٣) تفاعل متغيرات الجنس والمرتبة العلمية مع متغير تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

يوضح الرسم البياني رقم (٣) أن الأساتذة المشاركين من الذكور ذوي تخصص علوم يرون أن للبحث العلمي دور كبير في مؤسسات التعليم العالي أكثر من بقية مجموعات البحث الأخرى.

مناقشة النتائج:

أشارت النتائج في جدول رقم (٣) إلى أن الذكور يرون أن للبحث العلمي دوراً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي. وتدعم هذه النتيجة صحة الفرض الأول. كما تبين أن الأساتذة المشاركين يرون أن للبحث العلمي دوراً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي. وتؤيد هذه النتيجة صحة الفرض الثاني. وأيضاً، اتضح أن ذوي تخصص علوم يرون أن للبحث العلمي دوراً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي، وهذا يؤيد الفرض الثالث.

إضافة إلى هذا، تبين من الرسم البياني رقم (١) أن الأساتذة المشاركين من الذكور يرون أن للبحث العلمي دوراً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي، ويؤيد هذا صحة الفرض الرابع. بينما لم يوجد أثر دال إحصائيا لتفاعل متغيري الجنس والتخصص العلمي في تعرّف دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ومن ثم لم تؤيد هذه النتيجة صحة الفرض الخامس.

وأوضحت النتائج المبينة في الرسم البياني رقم (٢) أن الأساتذة المشاركين ذوي تخصص علوم يرون أن للبحث العلمي دوراً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي، ويؤيد هذا صحة الفرض السادس.

وأظهرت النتائج أيضاً أن الأساتذة المشاركين من الذكور ذوي تخصص علوم يرون أن للبحث العلمي دوراً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي. وعليه، تؤيد هذه النتيجة صحة الفرض السابع.

وقد ركزت دراسة الدباسي (١٩٩٨) على حفز الباحثين والعناية بوضع استراتيجيات لمؤسسات التعليم العالي عن طريق البحث العلمي وهو ما أيدته هذه الدراسة ورأى (الربيع، ١٩٩٥) أن من أهم المعوقات للبحث العلمي انصراف أعضاء هيئة التدريس عن البحث العلمي، وهذا تنطبق عليه نتائج الدراسة الحالية (انظر الملحق).

وأجمع (السليمان، ١٩٩٦) (والرفاعي، ١٩٩٨) (ومرسي، ١٩٨٣) على أهمية التمويل بالنسبة للبحث العلمي، وهو ما أكدته الدراسة من خلال الرؤية الواضحة للأساتذة المشاركين الذين رأوا بنية البحث العلمي هي التمويل.

ومن خلال الفرضيات، وعناصر الاستبانة نجد أن كلاً من (Braden, 1997) (Benderm 1996 و Gagne, 1987) قد أكدوا على ضرورة حضور أساتذة الجامعات للمؤتمرات والندوات، وتشجيعا لمتابعتهم ما يستجد من البحوث العلمية وتطويرها، والاستفادة منهما في مواجهة المشاكل العلمية والتعليمية.

ومن هذا نجد أن ما ذهب إليه الباحث في بناء الاستبانة، وما جاء من نتائج يدعم النتائج التي توصل إليها من أجل تحقيق الغرض لتطوير مجالات التعليم العالي.

التوصيات والمقترحات

من خلال هذا العرض تتأكد ضرورة زيادة اهتمام الجامعات بالمملكة العربية بالبحث العلمي وذلك لمواجهة القرن الحادي والعشرين وتشير إلى التوصيات والمقترحات التالية:

أولاً: زيادة ميزانية البحث العلمي بالجامعات.

ثانياً: العدالة في توزيع الحصص البحثية الجماعية على أعضاء هيئة التدريس وفقاً لضوابط وأولويات سواء بتكليف من الجامعات أو من أي مركز من المراكز العلمية.. إلخ، رغم أن هناك تعاميم صادرة من قبل وزارة التعليم العالي لتنفيذ تلك القواعد في السعودية.

ثالثاً: توسيع قاعدة المشاركة في المؤتمرات والندوات الخارجية لأعضاء هيئة التدريس حسب التخصصات وليس حسب المناصب كما يحدث في بعض الجامعات، وإن كانت وزارة التعليم العالي في المملكة قد شددت على إتاحة الفرصة للجميع(٣٣).

رابعاً: تدعيم المكتبات بالكتب والدوريات المتخصصة والمعامل والأوجهزة والأدوات الحديثة.

خامساً: محاولة إيجاد (شبكة معلومات) تربط بين الجامعات في الداخل والجامعات في الدول العربية عبر مراكز فرعية للمساعدة في الإعداد وجمع المعلومات.

سادساً: متابعة الأعمال البحثية في الجامعات وتقديم تقارير عنها والعمل على تدعيم المبرزين في المجالات البحثية.

سابعاً: منع الازدواجية في قضية تحكيم البحوث بحيث ينبغي أن يدرس وضعها بجدية لأن ما ينشر في مجلة محكمة يجب ألا يعاد تحكيمه عن طريق المجالس العلمية ومنطقياً ينبغي ألا تكون المجالس العلمية حاجزاً أمام ترقيات أعضاء هيئة التدريس، مما يتسبب في تأخير الترقية لأكثر من سنة بين إعداد المحاضر وانعقاد الجلسات وانتظار المحكمين والتأخير... إلخ.

ثامنا: إعادة النظر في المهام التي تلقى على عاتق أعضاء هيئة التدريس، وإحداث نوع من التوازن بين التدريس والإرشاد والبحوث وخدمة المجتمع مع زيادة الساعات المخصصة للبحث العلمي للمشهود بكفاءتهم البحثية.

تاسعاً: تطوير مناهج البحث العلمي بحيث تكون مع بدء الدراسة الجامعية لإكساب الطلبة في وقت مبكر مهارات البحث والتجريب واستخدام مصادر التعليم والمعلومات الجديدة وتدريبهم على مناهج البحث وأدواته[٣٤] حتى لا يكون الطالب عرضة لشراء ما يسمى بالأبحاث من بعض المكتبات أو مراكز التصوير والطباعة التي انتشرت مؤخراً حول جميع الجامعات والكليات في المملكة.

عاشراً: تطوير برامج الدراسات العليا التي تؤهل الكوادر الوطنية من الباحثين والتشدد في مستوى الرسائل العلمية التي تنجز لهذه الغاية بحيث تكون إضافة حقيقية للمعرفة[٣٥].

المراجع والهوامش

١ - لمزيد من التفاصيل مراجعة جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ٦٧٩٧ في ١/ ٧/ ١٩٩٧م ص١٦.

٢ - دليل جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٧-١٤٠٩هـ ص١-٢.

٢ - دليل جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٧-١٤٠٧هـ ص١-٢.

٤ - جريدة الجزيرة، الرياض، العدد ٩٠٥٢ في ٧/ ٣/ ١٤١٨هـ الموافق ١١/ ٧/ ١٩٩٧م، ص٥.

٥ - نبيل نوفل (١٩٩٧). رؤى المستقبل، المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين (المنظور العالمي والمنظور العربي) ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة الدراسية لقادة الفكر التربوي المتخصصين في الدراسات المستقبلية، ببيروت ١٨-٢١ نوفمبر، ص٤.

٦ - نبيل نوفل (١٩٩٢). تأملات في مستقبل التعليم العالي. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٨.

٧ - اليونسكو (١٩٩٦). التعليم ذلك الكنز المكنون. مقتطفات من التقرير الذي قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، باريس، ص٨-١٥.

٨ - نبيل نوفل. تأملات في مستقبل التعليم العالي. نفس المرجع، ص١٤-١٥.

٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التقرير الخاص بالتنمية البشرية لعام ١٩٩٦م. نيويورك، ص١٢.

١٠ - يوسف السلطان (١٩٩٤). **البحث العلمي: أنواعه، مستلزماته ودوره في التنمية**. معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، ص٦-١٢.

١١ - عدنان السيد العقيل (١٩٩٤). البحث العلمي في الوطن العربي: الدور

والمستقبل، المؤتمر التربوي الثاني لقسم أصول التربية حول التعليم العالي وتحديات مطلع القرن الـ ٢١، جامعة الكويت، ص٢-٦.

١٢ - يوسف السلطان. (البحث العلمي أنواعه) مرجع سابق ص٩-١٢.

١٣ - محمد عبدالله المنيع (١٩٩٦). الأسس الاستراتيجية لتطوير الدراسات العليا في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض، ص٢٠.

١٤ - محيا زيتون (١٩٩٦). مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية، ورقة عمل مقدمة إلى حلقة دراسية لقادة الفكر التربوي المتخصصين في الدراسة المستقبلية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت، ١٨-٢١ نوفمبر، ص٣٩٠٤٠.

١٥ - صالحة سنقر (١٩٩٧). تطور التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، بحث مقدم لمؤتمر دور كليات التربية في تطوير التربية من أجل التنمية في الوطن العربي، جامعة دمشق، كلية التربية، دمشق، ١١-١٣ مايو، ص٣.

١٦ - مصطفى شعبان (١٩٩٦). البحث العلمي في الجامعات وتحديات المستقبل، المؤتمر القومي السنوي الثالث، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، ٥-٧ نوفمبر، ص٢٤.

١٧ - اليونيسكو. التعليم ذلك الكنز المكنون، نفس المرجع السابق.

١٨ - وفيقة حمود (١٩٩٧). خصائص العصر ومتطلباته العلمية والتعليمية، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية الإقليمية حول مساهمة التعليم العالي في تطوير النظام التربوي، بيروت، ١٣-١٥ مايو، ص٢٧-٢٨.

١٩ - عدنان السيد العقيل. البحث العلمي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٣-١٥.

٢٠ - عدنان السيد العقيل. البحث العلمي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٥-١٦.

٢١ - عدنان السيد العقيل. البحث العلمي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٥-١٦.

٢٢ - حسين كامل بهاء الدين. التعليم والتنمية البشرية، محاضرة عن تنمية القوى البشرية بمجلس الشورى، وزارة التعليم، القاهرة، ٨-١٠/١٠/١٩٩٦م.

٢٣ - محمد عبدالعليم مرسي (١٩٨٣). معوقات البحث العلمي، ندوة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص١١.

٢٤ - Gagne, R. (1987). Foundations in Learning Research, In R. Gagne (Ed.), **Instructional Technology: Foundations**, (pp. 44-84), Hillsdle, NJ: Eilbaum.

٢٥ - محمد عبدالرحمن الربيع (١٩٩٠). من قضايا البحث العلمي في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص١٣-١٥.

٢٦ - محمد حمزة السليماني (١٩٩٦). إسهام مراكز البحوث في تنشيط حركة البحث العلمي في بعض الجامعات السعودية، من بحوث ندوة القائمين على البحث العلمي في الجامعات السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص٤.

٢٧ - Bender, Anderson (1996). Situated learning and education. **Educational Researcher**, 25(4), 7-10.

٢٨ - Grabinger, R. S. (1996). Rich environments for active learning. In D. H. Honassen (Ed.) **Handbook of Research for Educational Communications and Technology**, 665-692. N.Y.: MacMillan.

٢٩ - Merrill, M. D., Drake, L., Lacy, Pratt J., and the ID2 Research Group at Utah State University (1997). Reclaiming Instructional Design. **Educational Technology**, Sep-Oct., 5-7.

٣٠ - Barker, B. (1997). **Foundation For Educational Research**. N.Y.: Glen Ellyn, P.121.

٣١ - Braden, Rowland (1997). The case For Linear instructional design and development. **Educational Technology**, 36(2), 16-22.

٣٢ - فيصل الرفاعي. تقييم البحث العلمي في الهندسة المدنية بجامعة حلب. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، الأردن، ١٩٩٨م، العدد ٣٣، ص١٥١-١٦٨.

٣٣ - عبدالرحمن الدباسي. مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٢-٢٥ فبراير، ١٩٩٨م، ص٢٣٠-٢٣١.

٣٤ - زكريا يحيى لال. الفاكس والبيروقراطية والجامعات، انظر جريدة الجزيرة العدد (٩٠٠٠)، ١٤ محرم ١٤١٨هـ، ص٩.

٣٥ - وفيقة حمود. نفس المرجع السابق، ص٤٥.

٣٦ - وفيقة حمود. نفس المرجع السابق، ص٤٥.

استبانة

دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

(من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية)

د. زكريا يحيى لال
أستاذ تكنولوجيا التعليم المشارك
كلية التربية - جامعة الملك فيصل

أولا - معلومات عامة:

الاسم: (اختياري) _____

الجامعة: الكلية:

الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى

الدرجة العلمية: ( ) أستاذ مشارك ( ) أستاذ مساعد

التخصص: ( )

ثانياً - ضع علامة (×) أمام العبارة المناسبة:

م	العبارة	أوافق تماما	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
١	للبحث العلمي أهمية كبيرة بالنسبة للمدرس الجامعي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢	يعتمد البحث العلمي على فهم المدرس الجامعي لمتطلبات البيئة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣	يعتمد البحث العلمي على دراسة المدرس الجامعي للمشاكل العلمية وفقاً للتخصص	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٤	يعتمد البحث العلمي على دراسة المدرس الجامعي للمشاكل العلمية وفقاً لاحتياجات سوق العمل.	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٥	يعتمد البحث العلمي على دراسة المدرس الجامعي للمشاكل العلمية وفقاً لمتطلبات الجهات الرسمية بالجامعة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

م	العبارة	أوافق تماما	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
٦	يجب أن يدرك المدرس الجامعي خطوات البحث العلمي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٧	يوجد من المدرسين بالجامعة من يعتمد على غيره في أداء الدراسات العلمية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٨	يوجد من المدرسين بالجامعة من لا يعير البحث العلمي أي اهتمام	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٩	لا يعمل الكثير من المدرسين بالجامعة على الدراسة والأبحاث بعد تخرجه	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٠	أصبح تفكير المدرس الجامعي عند عمل الأبحاث هو نيل الدرجة العلمية للترقية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١١	يهتم المدرس الجامعي بالتدريس أكثر من العمل البحثي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٢	ينصرف المدرس الجامعي إلى الأعمال الحرة بعيداً عن أجواء العمل الجامعي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٣	تأخذ الأعمال الإدارية وقت المدرس الجامعي، فيقل الإنتاج العلمي أو يكاد لا يوجد	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٤	تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على عمل الدراسات والأبحاث العلمية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٥	لا توجد ميزانية كافية للأبحاث العلمية بالجامعة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٦	تشجع الجامعة حضور ومشاركة عضو هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات العلمية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٧	تشجع الجامعة حضور أو مشاركة عضو هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات العلمية بالخارج	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٨	تفتقر مكتبة الجامعة المركزية إلى المؤلفات والدراسات العلمية المتطورة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
١٩	قلة المصادر والدوريات في مكتبة الجامعة أدى إلى انصراف عضو هيئة التدريس عن البحث العلمي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٠	عدم وجود مكتبات للكليات بالجامعة أدى إلى إهمال الدراسات البحثية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

م	العبارة	أوافق تماما	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
٢١	توجد شبكات فرعية للمعلومات تربط بين الجامعات بالمملكة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٢	يوجد تعاون بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لعمل البحوث العلمية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٣	يغلب على البحوث العلمية طابع الجهود الشخصية لا الطابع المؤسسي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٤	يتوقف عضو هيئة التدريس عن الدراسات البحثية بعد حصوله على درجة الأستاذية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٥	لا توجد عدالة من الجامعة في حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات العلمية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٦	كثيراً ما يكون حضور بعض أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات بعيداً عن التخصص	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٧	يتركز حضور المؤتمرات العلمية لذوي المناصب الإدارية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٨	لا يستفاد من الكثير من البحوث العلمية المنشورة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٢٩	لائحة المجالس العلمية تحتاج إلى تغيير لتتناسب مع التطور العلمي	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣٠	تعاني بعض الجامعات من عدم وجود المجلات العلمية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣١	يغلب على نشر البحوث العلمية في بعض المجلات العلمية طابع العلاقات الشخصية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
٣٢	يغلب على بعض قرارات المجالس العلمية طابع المجاملات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]